لا يابسا كالبقطين فلا يحرم الاستنجاء به رطبا ويحرم يابسا اذا كان معتادا او منتهاه
يابسا وكل رطب ويابس هنا واحد منها ما يكون الطاهر والباطن كالتين والبطيخ
والمصر حل فلا يحرم برطبه ولا يابسه والثاني ما يؤكل ظاهره دون باطنه كالخوخ
والمشمش وكالمد بروي فلا يحرم برطبه ويحرم يابسه سواء المنفصل والثالث ما له
قشر ومأكول له في جوفه فلا يحرم برطبه واما قشره فان كان لا يؤكل رطبا ولا يابسا
كالرمان فان جاذ الاستنجاء به يابسا كان ذبة الخوخ اعرا او ان اكل رطبا فان يابسا كالصحيح
لم يحرم والمعالق وان اكل رطبا فقط كالموز والباذ فلا حاذ يابسا لا رطبا اطعم
والمراد بالمطعوم مطعوم الادمي اما السباع فمنه الادمي والبهيمة والوحشي
النوا واما حاذ فالمانع انه مطعوم لانه يدفع النجس عن نفسه كالحجارة على
وقوله يحاذ متعلق بقوله يجزئ وقوله فيما مر تبعا لمسحه او يتأثر قوله فيما مر تبعا لمسحه لسائر المحال
باب الغسل هو بضم المعين مصدر غسل الشيء وبفتحه الاعتسال كذا في
غسل الجمعة سنة وكذا غسل من مس ميتا وبين الماء الذي يغتسل به فقده على الاولين في
لغتان الفتح وهو اشهر واوضح لغة والضم وهو ما يستعمل فيها او الفتح هو الفعل واما
بالكسر فاسم لما يغتسل له من سدر وغيره وهو المعنى الاولين لغة سبلان الماء على
الشيء وسرعة سيلان الماء على الجسد جميع البدن بنية والله اعلم
موجبه الذي حتم يخرج منه ولو ميتا او كافرا او بعضا او مشيمة او علقة او مضغة
او خارجا لو متنجسا لا عائدا او بعد برء والحيض والنفاس والولوج
اي شيء موجبات الغسل بكسر الجيم سنة احدها خروج المني اي هي الشخص بعينه من
الحاج اولد حي من رجل او امرأة ولو عبدا او ابن زنا اعتسل من احتلم في نومه
انما الماء من الماء والخبر الصحيح عن ام سلمة قالت ام سليم الى رسول
الله صلى الله عليه وسلم ان الله لا يستحيي من الحق هل على المرأة من غسل اذا هي
احتلمت قال نعم اذا رأت الماء سواء خرج من المخرج المعتاد او من غيره كما لو
احتلمت ام رجل بفتح الراء مع اشتداد الاصل فيهما فان لم يسكن ان خرج من ثقب
بحيث لا يعد احتلاما في الجميع على الاصحاب وقيل لا فرق ولو خرج من موضع
طبيعة المعتاد وعلى وجهه في الشفوح كاصله وضحه في الروضة واصلها والشرح
الصغير والمراد بخروج المني من الرجل والمرأة عن الخرج الى الظاهر وفي حق
الميت وصوله الى ما يحب غسله في الاستنجاء اما لو خرج منه منى عقب غسله
فلا غسل عليه بالسبب المذكور اخذا مما سيأتي في المحارم
والسقط اذا بلغ اربعة اشهر فأكثر يطهر غسله اما السقط المتوفى يجب غسله على
المذهب بالسبب الماضي الكبر بفتح الكاف وسكون الموحدة اي الحيضة او الولادة
من فاقدها في فرج ولو دبرا او بلا قصد وان كان المكره اثنا او عم منتشر
او سكارى او مغمى عليه خرقه ولو غليظة وهو اكان كل من الذكر والخنثى
امن عن صغيرا او كبيرا لعموم الله تعالى وان كتم كما حققه الطبلاوي واعلم ايضا
اذا التقى الختانان فقد وجب الغسل وفيه ولو لمنام وان لم ينزل ولو كان